حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

مؤتمر التوافق السنوي الثالث

هيئات المجتمع المدني (NGO's) و التنمية الوطنية

من الإثنين 10 / 4 / 2006م إلى الثلاثاء 11 / 4 / 2006م
من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً

العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمعات

الأستاذة المحامية كوثر عبد الله الجوعان

رئيسة معهد المرأة للتنمية والتدريب

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس : 2403105 (965) - العنوان الإلكتروني : www.incm.net

P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)2403105 - Web Site - www.incm.net

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

الأستاذة المحامية كوثر عبد الله الجوعان

السيرة الذاتيّة .

❖❖ رئيسة معهد المرأة للتنمية والتدريب .

❖❖ ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام 1968م .

❖❖ ماجستير في القانون والشريعة الاسلامية .

عضويّة تخصّصيّة :

❖❖ نائبة لرئيس الشئون الداخلية - رابطة طلبة الكويت القاهرة في الفترة من 1963 - 1967

❖❖ رئيسة اللجنة السياسة لدعم حقوق المرأة 1999م .

❖❖ عضو في العديد من الجمعيات والمنظمات العربية والدولية واختيرت مؤخرا كأول امرأة عربية عضوا في مجلس السلام العالمي .

❖❖ عضو مراقب في تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت .

الخبرات :

❖❖ بدأت بواكير نشاطها وهي طالبة في المدارس المتوسطة والثانوية ، وشكلت أول تنظيم " نسائي" وهي طالبة لجنة باسم " المرأة الكويتية " لاستقبال المناضلة الجزائرية " جميلة بو حريد " لدى زيارتها الى دولة الكويت في اواخر عام 1962م حيث وكانت مبادرة ممتازة دفعت ببعض النساء فيما بعد إلى تشكيل جمعيات نسائية

❖❖ بداية عملها باحثة قانونية بوزارة الخارجية ثم رئيسة الشئون الدبلوماسية وحقوق الانسان بالادارة القانونية بوزارة الخارجية .

❖❖ لها إسهاماتها الواضحة سواء على الصعيد الحكومي الرسمي أو على الصعيد الشعبي فقد مثلت للكويت في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الحكومية العربية والدولية في نطاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .

❖❖ شاركت كمحاضرة في الاسابيع الثقافية الكويتية في كل من ليبيا والجزائر والاردن .

❖❖ إنخرطت في مجالات العمل التطوعي والانساني فهي عضو ومؤسس في العديد من الجمعيات الكويتية منها الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام وأول أمين عام لها .

❖❖ لها دور بارز في فترة الاحتلال العراقي الغاشم فشكلت لجنة للمقاومة المدنية .

❖❖ شاركت في العديد من المؤتمرات والاجتماعات غير الحكومية .

❖❖ لا تزال داعما وثابتا وصامدا ومطالبا بحقوق المرأة المدنية والسياسية منذ بداياته وتحسين أوضاعها .

بسم الله الرحمن الرحيم

العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمعات

مقدمة:

لقد شهدت فترة الخمسينات والستينيات صراعا ونضالا حادا من أجل التحرير والاستقلال ، ولم يكن مبدأ أو مفهوم الديمقراطية التعددية أو التعددية السياسية (الأحزاب) في أذهان القادة المناضلين لاعتبارات عديدة لعل من أهمها :

أن بلدانهم حديثة الاستقلال وأنها تحتاج إلي الاستقرار والتطوير والبناء والتنمية مما يجعل باب الأولويات عندهم يبدأ من وجوب بناء مؤسسات وطنية قوية إلي جانب اهتمامهم بالقضاء علي ما خلفه المستعمر من فقر وأمية وتخلف في ميادين كثيرة ،عكس سلبية المحكومين في تلك الفترة من الاهتمام بالديمقراطية السياسية وعجزهم عن معرفة المفهوم الجديد القادم للديمقراطية.

فالديمقراطية بمفهومها الحديث لم تظهر إلا في نهاية القرن العشرين نظرا لانتشار التعليم وبروز حركة المثقفين والمفكرين التنويريين والمعارضة السياسية لأنظمة الحكم إلي جانب ظهور قوى جديدة من الطبقات الوسطي تطالب بتحسين أوضاعها والدور المؤثر والقوي للحركات العمالية والمهنية.

كيفية نشوء الأحزاب في النظم المختلفة ؟؟

حتى عام ١٨٥٠ لم تكن هناك أحزاب سياسية إلا في الولايات المتحدة ، ومع تطور نطاق حق الاقتراع للمواطن بشكل تدريجي واتساع نطاق الديمقراطية لتشمل كافة المواطنين تطورت نشأة الأحزاب مع تطور الحياة البرلمانية في بدايات القرن العشرين والتي أصبحت تتطلب انتخاب الإفراد لهم مما اوجب وجود تلك الأحزاب وتطورها مع تطور الديمقراطية ، كما أن الأحزاب السياسية يمكن أن تنشأ نتيجة

لكفاح طويل من القوي السياسية داخل المجتمعات السياسية كل حسب ظروفه الداخلية ، أو أنها تنشأ (١) من داخل البـــرلمانات عن طريق الكتل التي تتكون داخله مما يجعل هناك فــكر مشـترك بين مجـموعـة مختلفة فيتحول هذا التكتل إلي حزب سياسي خارج البرلمان ولم يكن هذا هو العامل الوحيد بل هو الأول تاريخيا ولكن هناك عوامل أخرى مثل العــوامل الجغرافية والمهنية التي تجمع أصحابها حول مصالح مشتركة لإنشاء أحزاب سياسية للتعبير عن تلك المصالح .

أي أن التطور التاريخي للنظام الديمقراطي كان يسير في اتجاه يدعم أهمية الأحزاب الســـياسية وبحفز علي إنشائها من خلال التوسع التدريجي الذي حدث في المشاركة في الانتخابات أو حق الاقتراع،

كـمـا أن هناك (٢) نشـأة للأحـزاب من خـارج البـرلمان والتي سـاعـد علي تلك النشـأة الجـمـعـيـات الثقافية والنوادي والصحف أي أنها مؤسسات قائمة لها نشاط خارج البرلمان كما أن الجمعيات التعاونية الزراعـية والتكتلات الحـرفيـة دورا هام في نشـأة الأحـزاب خـارج البـرلمان ولـكن كيف ينظم القـانون تلك النشأة علي مستوي النظم السياسية المختلفة ؟

من خـلال الأدبيـات المخـتلفـة لنشـأة الأحـزاب علي مسـتـوي الدولـة نجـد أن هناك دول تمانـع علي الإطلاق إنـــشاء الأحــزاب السياسيـة حسب ظروفها السياسـية والسلطة الحاكمة بها والفتـرة الزمنية وكذلك الميول والأهداف السياسية للسلطة وواضعي الدســتور من خلالها ، كما أن هناك حكومات تري أن نشـأة الأحـزاب أمـر ضـروري لاسـتكمـال مسـيـرة الـدولـة واسـتمـرار عمليـة الإصـلاح ومـراجـعـة الدسـاتيـر والقـــــوانين المختلفة نجد أن :

١ – نجـد هناك دساتيـر اهتمت بإنشـاء الأحـزاب السيـاسيـة بها وأوردت نصـوص دستـورية بخصـوص هذا الشأن وهذا النوع به نمطين:

الأول: نمط ذكـر إنشـاء الأحـزاب دون أيه قيـود أو شــروط إيمـانا منه بأهمـيـة الأحـزاب في الحـيـاة السياسية مما يساعدها علي حرية الحركة دون قيود.

الثاني : ذكر قيود علي إنشاء الأحزاب السياسية سواء كانت هذه الشروط في مرحلة نشأتها أو مباشرتها لنشاطها في الحياة السياسية مما يعد انتقاص من حرية حركة الأحزاب السياسية في النظام السياسي مما بجعلها إلي حد كبير ضعيفة وهشة .

٢ – بعض الدساتير أعلنت بعد تجربة حزبية غير ناجحة مما جعلها تحدد مسار الأحزاب السياسية ومراقبتها ضد أي انحراف ينعكس علي الحياة السياسية حتى يتم تلافي ما عانته الدولة في مرحلة سابقة.

٣ – بعض الدول لم تحلل صراحة إنشاء الأحزاب السياسية أوتحريمها وتركت ذلك لتقاليد الدولة وقوانينها العادية وابرز مثال لذلك (الدستور اللبناني والياباني) وكلا النظامين به تعددية حزبية بارزة .

أنواع النظم الحزبية التي يمكن إن تأخذ بها النظم السياسية المختلفة وتمارسها وهي:

١ – نظام الحزب الواحد.

٢ – نظام الحزبين.

٣ – نظام التعددية الحزبية.

أولا : نظام التعددية الحزبية :

هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية ونظام الحزب التعددية الحزبية والأساس الفكري لقيام التعددية الحزبية في الفكر اللبيرالي والذي تعتبره الأدبيات أكثر النظم ديمقراطية ويقوم النظام اللبيرالي علي أساس سيادة الأمة أي إن المحكومون هم أصحاب الرأي والقرار الأخير ومفهوم (إرادة الأغلبية)أي إن جموع الإفراد لا يجتمعون علي رأي وإنما يتقسمون بين أقلية وأغلبية فيصير رأي الأغلبية هو الساري ومفهوم (حرية المعارضة) إذا قلنا إن هناك أغلبية وأقلية فعلي تلك الأقلية إن تعارض وتعبر عن معارضتها السلمية وهي مفيدة لأي مجتمع للتطور المستمر ،كما إن هناك مفهوم لايقل أهمية عن سابقيه وهو (الحريات العامة) وهي كافة الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأفراد للتعبير عما يريدونه في إطار احترام

الآخرين ويساويه مفهوم (المساواة) وهي مساواة مدنية وقانونية في الحقوق والواجبات بين كافة الأفراد دون تمييز بأي شكل أو صورة من الصور وعلي هذا فان التعدد الحزبي ووجود أحزاب متعددة علي الساحة السياسية يزيد من فاعلية الممارسة الديمقراطية من وجهة النظر اللبيرالية ومن وظائف الأحزاب في النظام ألتعددي ما يلي:

١- إدارة الصراع السياسي في المجتمع بشكل سلمي ومنظم عن طريق قناة شرعية يتبعها الأفراد للتعبير عن رأيهم من خلاله مما يقل من فرص العنف والنزاع بين الجماعات المختلفة.
٢- ضمان الحريات العامة حيث إن التعدد يساعد الكافة علي التعبير عن أرائهم لأنه ليست هناك جماعة أو فئة يمكن أن تستأثر بالحقيقة الكاملة لنفسها دون سائر الناس.
٣- توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتشكيل الرأي العام حيث تساهم الأحزاب في تشجيع الأفراد علي المشاركة السياسية من خلال الأحزاب المختلفة وشعوره بالأمان السياسي.
٤- التحديث والتنمية السياسية حيث أن الأحزاب تقوم بدور هام في تحديث المجتمعات من مجتمعات تقليدية تقوم علي الأعراف الموروثة والطابع القبلي إلي مجتمعات حديثة متطورة خاصة في الوقت الحالي وترشيد الممارسات السياسية وجعل المجتمع أكثر قابلية للمشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة وتوفير الظروف التي تكفل حل الأزمات الناجمة عن التطور السياسي مثل أزمات الشرعية والمشاركة والتوزيع والهوية والتكامل.
٥- التنشئة السياسية حيث تعتبر الأحزاب السياسية من احدي المؤسسات الهامة في تأهيل كوادر سياسية تستطيع إن تشارك في العمل السياسي.
٦- ضمان الرقابة الشعبية حيث إن وجود الأحزاب تعمل علي وجود مراقبة علي السلطة التنفيذية وأعمال الحكومة بشكل سلمي
٧- ضمان سلمية انتقال السلطة حيث التعددية الحزبية تساعد علي انتقال السلطة بصورة سلمية وبشكل ديمقراطي حيث إن الحزب الذي يحظي بثقة الجماهير هو الذي سيفوز في الانتخابات.
٨- توفير الشرعية السياسية حيث إن الحزب الذي سيفوز بالسلطة سيكون شرعيته هي صندوق الاقتراع والأفراد الذين انتخبوه وهي أقوي شرعية يمكن إن تحصل عليها سلطة سياسية.

إما بالنسبة للانتقادات التي وهت إلي نظام التعددية الحزبية هي:

١ - تعدد الأحزاب يؤدي إلي عدم الاستقرار الوزاري حيث إن تعدد الأحزاب يفترض إن تنتقل السلطة من حزب إلي أخر مختلفة التوجهات مما يوثر علي قدرة الحكومات المتتالية علي رسم السياسات العامة.

٢ - مخاطر غياب الديمقراطية داخل الحزب حيث أنها من أهم الانتقادات حيث يمكن إن تسيطر القيادة علي الحزب بأكمله الأمر الذي يصبح سيئ للغاية إذا حكمت الأقلية بدلا من حكم الأغلبية.

٣ - مخاوف سيطرة المصالح الاقتصادية علي الأحزاب حيث إن مشكلة تمويل الأحزاب يمكن إن تجعله يؤثر المصالح الاقتصادية لتوفير المال علي حساب دوره السياسي الذي يقوم به.

٤ - تعدد الأحزاب قد يؤدي إلي نوع من الغوغائية السياسية خاصة أذا ما حاول كل حزب إن يهاجم الأحزاب الأخرى حتى لو لم يكن هناك أساس لهذا الهجوم بهدف الحفاظ علي وحدة الحزب الداخلية

وتماسكه وبهذا يحاول أعضاء كل حزب إن ينصروا رأيهم علي الأحزاب الأخرى حتى ولو تعارض مع المصلحة العامة.

ثانيا : نظام الحزبين الكبار:

وهو النـــظام الذي يكون به أكثر من حزب ولكن يوجد حزبين هما الأقوى علي الساحة السياسية وتتداول السلطة فيما بينهما مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ،ويمكن إن تتغير خريطة الأحـــزاب ويرتفع حزب وينخفض أخر إلا أن الســـائد هو وجود حـــزبين فقط علي الساحة السياسية يمثلان الأغلبية وباقي الأحزاب تمثل دائما الأغلبية وهذا ما يدعو إلي الائتلافات الحزبية لمواجهة الحزبين الكبار وينطبق علي هذا النظام نفس عيوب ومميزات نظام التعددية الحزبية.

ثالثا : نظام الحزب الواحد :

ويقصد به وجــود حزب واحد أو تنــظيم سياسي يستأثر بالســلطة السياسية ومقدرات الدولة وهناك تطبيقات عديدة لنظام الحزب الواحد ومن ضمن هذه التطبيقات نجد نوعين هامين وهما :

النوع الأول:

نظام الحزب الواحد القائم علي نظام عقائدي أو تبني أيدلوجية معينة وقد ساد بوجه عام في الدول التي تطبق النظام الماركسي.

ومن ضمن مبررات الحزب الواحد القائم علي نظام أيدلوجي:

ا – طبيعة البناء الطبقي في المجتمع : المجتمع البروليتالي يتميز بعدم وجود طبقات متضاربة المصالح وبالتالي لا يوجد أساس اجتــماعي لتعدد الأحزاب .
ب – إثناء عملية التحول الأيدلوجي: حيث يحتاج التحول الديمقراطي إلي حزب واحد يستطيع إن يحول توجهات الأفــراد وتحويل الأفكار السائدة وتحليل الإنسان من الأفكار التقليدية القديمة.
ت – شمول عملية التنمية: وهو ما يقدمه النمــوذج الصيني حيث إن الحزب الواحد يستطيع إن يحقق خطوات سريعة ومتلاحقة في عملية التنمية الاقتصادية.
ث – التعبير عن مصالح الجماعات المختلفة عن طريق تنــظيمات الحزب الواحد ودمجها في المجتمع عن طريق تنظيمات ذلك الحزب.

الانتقادات التي وجهت إلي نظام الحزب الواحد الأيدلوجي :

ا – حزب مغلق: حيث انه لا يقبل سوى المؤمنون بأفكار هذا الحزب.
ب – المركزية المفرطة : حيث إن الانضباط الصارم لمبادئ الحزب الواحد تؤدي إلي مــركزية السلطة في يد الجــهاز الأعلى للحزب المسيطر.

ت – نظام الحزب الواحد يؤدي إلي إهدار المعارضة حيث أنها تتنافي مع ابسط أنواع الديمقراطية.

النوع الثاني:

هو نمط الحزب الواحد في بلاد العالم النامي ونشأ في الغالب لمواجهه ضرورات عملية ويطلق عليه مفهوم الحزب التنموي ويتسم بطابعه الجماهيري.

الحزب الواحد في بلدان العالم النامي:

وقد تضمن هذا الموضوع قليل من الدول التي حصلت علي استقلالها قبل الحرب العالمية الثانية إما المجموعة الثانية هي مجموعة الدول التي حصلت علي استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن

أهم مبررات وجود الحزب الواحد في بلدان العالم النامي كانت :

ا – متطلبات عملية التنمية السياسية والاقتصادية والتي تتطلب تغيير في البناء الاجتماعي.
ب – حماية الوحدة الوطنية حيث إن كثير من دول العالم الثالث تعاني من انقسامات تؤدي إلي تفتيت الدولة مما يؤدي إلي أهمية وجود حزب يحافظ علي تلك الوحدة.
ت – الحاجة إلي الاستقرار السياسي بمعني توافر درجة الفاعلية لتعبئة موارد المجتمع لتجاوز مرحلة التخلف.
ث – الظروف الخاصة بالكفاح ضد الاستعمار والتي تتطلب الالتفاف حول حزب واحد للخروج من الأزمة.

إما الانتقادات التي وجهت إلي نظام الحزب الواحد في بلدان العالم النامي كانت كالتالي:
ا – تشخيص السلطة السياسية في شخص واحد هو رئيس الحزب أو وهو أيضا رئيس الحكومة أو

المجموعة الحاكمة وإلصاق كل الصفات الحسنة عليهم.

ب – البيروقراطية والتي يتسم بها نظام الحزب الواحد حيث إن صفة الإدارة تغلب علي طابع العمل السياسي.

ت – انتشار الفساد حيث إن نظام الحزب الواحد يساعد علي انتشار الفساد بسبب عدم وجود قواعد راسخة للممارسة السياسية في تلك الدول.

تعتبر وجود التنظيمات الحزبية من خصائص النظم السياسية الحديثة سواء كانت تعددية حزبية أو حزب واحد ،لذلك نجد أن كل ما يتعلق بالسياسية من شئون وقضايا اجتماعية وأيدلوجية أو تنظيمية يجد متنفسا له في الحياة الحزبية سواء كانت تعددية أو فردية مما يجعل الأحزاب أن تأخذ أدواراً ريادية في الساحة الديمقراطية ويقول البعض أن :

– الأحزاب هي بالدرجة الأولي محاولة للتقريب بين الرأي العام والسلطة.

– وأن التعددية السياسية تعني الإقرار بوجود التنوع وأن هذا التنوع يترتب عليه اختلاف المصالح والاهتمامات.

ولقد عرف العديد من العلماء والمفكرين السياسيين التعددية الحزبية أو الحزب الواحد علي أنه:

(حق كل مجموعة من الناس تتفق في رأي معين أن تعبر عن هذا الرأي من خلال الوسائل التي تراها والتي يستطيع غيرها من المجموعات أن تراه طالما أن المجتمع يطبق هذه المجموعات ووسائلها في التعبير عن رأيها وهذا هو الأصل في حق تكوين الأحزاب والحق في التعددية الحزبية) (د.يحيي الجمل)

– أما الحزب فيعرفه "جورج بوردو"بأنه (تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بالرؤية السياسية نفسها وتعمل علي وضع أفكارها موضع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد علي ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلي صفوفهم وعلي تولي الحكم أو علي الأقل بالتأثير في قرارات السلطات الحاكمة)

– ولعل أقرب التعريفات هو تعريف "أندريه هوريو" الذي عرف الحزب السياسي بأنه)تنظيم دائم يتحرك علي مستوي الدولة والمستويات المحلية سعيا للحصول عي تأييد شعبي بهدف الوصول إلي السلطة وتنفيذ سياسيات معينة)

دور الأحزاب السياسية في تنمية المجتمعات :

تعتبر الأحزاب هي القناة الشرعية التي من خلاها يستطيع الفرد التعبير عن أرائه ورغباته السياسية في أطار منظم وشرعي وللأحزاب السياسية أدوار عديدة وهي:

١ – التجنيد السياسي.
٢ – الوظيفة التنموية.
٣ – الرقابة علي السلطة التنفيذية.
٤ – الاندماج القومي .
٥ – دعم الشرعية.
٦ – التعبئة السياسية للأفراد.

ومن خلال وظائف الأحزاب نستطيع أن نري أن دورها هام وحيوي للمجتمع ولكن سوف نركز علي الجانب التنموي للأحزاب السياسية في المجتمع حيث الأدبيات التي تتحدث عن دور الأحزاب التنموي نجد أنها تدعم عملية الديمقراطية ،كما أنها تنعش الحياة السياسية في حالة الاتجاه نحو التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي ، كما أن

الأحزاب السياسية تتحكم في أداء البرلمان فكلما كانت الأحزاب قوية كان البرلمان في أدائه قويا ،وكلما كانت الأحزاب ضعيفة أو مهمشة كان أداء البرلمان ضعيفا

أي أن العلاقة بين البرلمان والأحزاب علاقة طردية فكلما زادت قوة الأحزاب وزادت قوة المشاركة في البرلمان كلما كانت قوة البرلمان أكبر في مواجهة ومراقبة السلطة التنفيذية أي أن الأحـــزاب تدعم السلطة التشريعية.

كما أن التعبئة السياسية التي تقوم بها الأحـــزاب تعمل علي تشجيع المواطنين علي العمل السياسي والتعبير الحر عن الرأي في القضايا المختلفة وخاصة في تلك الفترة والتي يشهد فيها العـالم تحولا كبيرا نحـو الديمقـراطيـة ، كمـا أن الأحـزاب يزيد دورها قـوة في حـالة التـحـول الديمقـراطي وإدمـاج القـوي الاجتماعية المختلفة في بوتقة السياسة حتى تواجه السلطة القوي المعارضة لها بالطرق السلمية سياسيا ، كما أن الأحزاب السياسية تساعد علي تداول السلطة بطرق سلمية أثناء عملية الاقتراع لان تلك العملية هي البديل الأسلم للتعبير السياسي بعيدا عن العنف والقوة ،لذلك فالأحزاب السياسية تدعم شرعية النظام السياسي لأنها تحدد مدى قابلية الأفراد للنظام السياسي من خلال صـــناديق الاقتراع حيث أن مصادر الشرعية متعددة ومنها الديـــن والحضور والشخصية والفاعلية والإنجاز ،ولكن شرعية الديمقراطية هي الأقوى دائما ،لذلك فالأحزاب هي التي كذلك ولان شرعيتها مســـتمدة من الشعب وبها قيادات منتخبة شعبيا ومن المفترض أن تستمد الحكومات شرعيتها من تلك الأحزاب عن طريق البرلمانات و سياسيات السلطة التنفيذية تجاه المواطنين ،لذلك إذا كانت الأحزاب ضعيفة أو مهمشة فان السلطة التنفيذية لا تستمد شرعيتها من الأفراد مما يؤدي إلي عدم استقرار الحكومات ،كما أن الحياة السياسية تكون مقيدة حسب ما تريد السلطة التنفيذية.

الواقع العربي:

إن الكثير من تنظيماتنا العربية حديثة النشأة كما أن معظمها لم يتخلق في أرحام ديمقراطية ، ولم يأت نتيجة لمطالب وبواعث ديمقراطية صحيحة ، وإنما جاء بناء علي مغامرات سياسية فجة أو استجابة لمطامح ومطامع شخصية لبعض الذين لديهم شهوة في ركوب موجات تناسل الأحزاب .

لقد نشأت كثير من الأحزاب السياسية في أجواء مظلمة واستبدادية ظالمة أخضعت الكثير من مؤسسات المجتمع المدني وقطاعات الشعب الضعيفة أو قلة من النخبة لها حتى أصبحت تنافس سلطة النظام في الاستبداد والظلم والتعسف

وتأخذ الأحزاب العربية في معظمها طابع الثورية وتعتمد في معظمها علي الحزب الواحد وأن كانت الشعارات التي يطلقونها تخالف ما يضمرونه وللحزب في الدول العربية أنماط ثلاثة هي:

أولا :أحزاب قادت الحركات الوطنية وحركات التحرر ضد الاستعمار ثم تولت السلطة بعد التحرير والاستقلال كما كان الحال بالنسبة لتونس والجزائر.

ثانيا :أحزاب وتجمعات وحركات أنشأها النظام الحاكم بعد الوصول إلي سدة الحكم كما في حال مصر والسودان.

ثالثا :أحزاب شاركت في الحياة السياسية بأدوار وأنماط مختلفة ثم وصلت إلي السلطة من خلال انقلابات عسكرية وأقامت الحزب الواحد كما هو الحال في سوريا والعراق قبل التحرير.

و بإلقاء نظرة سريعة علي بعض الدساتير العربية نجد أن الدستور المصري في مادته الخامسة بعد تعديلها نص علي الأخذ (بنظام تعدد الأحزاب) إلا أن الواقع يخالف ذلك حيث تأتي القوانين لتضع قيودا علي هذا الحق ,

وفي الدستور الأردني نجد أن المادة ٢/١٦ تنص علي (أن للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية علي أن تكون غايتها مشروعة ورسالتها سلمية ،وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور) وتنص الفقرة الثالثة علي (أن ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها).

أما الجماهيرية الليبية فتري أن الحزبية خيانة من "تحزب خان " وكذلك الحال فيما يتعلق بالدستور الصومالي الصادر في يوليو ١٩٦٠ حيث تضمنت ديباجته علي إلغاء الأحزاب السياسية .

أما في سوريا والعراق فنجد أن الحزب الواحد أو الأوحد ومهما قيل عن هذه الأحزاب أو تلك ، فأن زمام الأمور في بلداننا هي بيد السلطة التنفيذية وفي غالبيتها بيد المسئول الأوحد ومن ثم نجد أن الحزب الذي تسانده السلطة ويساندها سيكون هو أقرب الأحزاب .

ومن المظاهر الواضحة علي الساحة السياسية العربية أن هذه الأحزاب يكون عند بعضها

علاقات وثيقة بأحزاب وتنظيمات خارج بلادها أيا كانت نوعية هذه الأحزاب إسلامية، قومية ،اشتراكية ،شيوعية .....الخ ولقد أثبت الغزو العراقي الغاشم علي دولة الكويت صحته.

كما أنه وبمجرد وصول هذه الأحزاب إلي مراكز السلطة واتخاذ القرار سرعان ما يتلاشي عندها مفهوم الديمقراطية والتعددية السياسية وتظهر الحقيقة بجلاء ، فلم يعد الحوار مبدأ والتقبل هدفا وإنما " نفذ ثم ناقش "

إذن فطبيعة الأحزاب العربية في معظمها أحزاب ثورية عسكرية ليست بحاجة إلي ديمقراطية داخلية تخلق أعضاء لمجتمع ديمقراطي قادم فهي تعد وتستعد لثورة بل انقلاب عسكري يطيح بهذا أو بذلك من أجل كرسي وامتياز ، ونظمنا العربية تشهد بذلك إلا النادر منها ، وبالتالي أهملت تلك النظم عملية التطوير والإصلاح والبناء واكتفت بتنظيم نفسها وتثبيت قوتها وسيطرتها .

إن الواقع العربي الذي تعيشه تلك الأحزاب اليوم تعكس صورة ظلامية للديمقراطية التي يتشدقون بها ، لقد فشلت الأحزاب العربية نظرا لكثرة صراعاتها الداخلية وغياب الهيكلية الداخلية وضعف تأثيرها علي القاعدة الشعبية من خلق كوادر جديدة من القيادات والطاقات الشابة والمبدعة ولم تقدم إلي المجتمع إلا تلك الصور المتكررة والمترهلة من القيادات والزعامات ،وهي زعامات أزلية لا تزول إلا بالوفاة أو بانقلاب عسكري ،فرئاسة الحزب تكون تلقائيا لأي مؤسس لأي حزب والأمثلة علي ذلك كثيرة : الحزب الوطني – الأحرار – مصر الفتاة – البعث السوري ..

كما أن مؤسسات المجتمع المدني العربي أصبحت تتخذ من هذا الطريق مسلكا لها فغابت الديمقراطية داخل صفوفها ومجالس أدارتها خاصة رؤساءها وأمناؤها العامون يبقون في مناصبهم مددا طويلة

تمنع الفرص عن الآخرين لصعود سلم العمل الأهلي وان تمت بطريقة الانتخاب فهو في ظاهرة انتخابا وفي باطنه تمركزا وتسلطا .

وعليه تراجعت الحياة الحزبية كثيرا من بلداننا العربية وشهدت انقساما واضحا في عضوية أعضاءها وتأثيرهم علي جموع الشعب ومؤسساته المدنية، فغياب التعددية السياسية هو السمة الظاهرة من سمات أزمة الديمقراطية.

وخلاصة القول :أن المشاركة السياسية من خلال الأحزاب تتسم في معظمها بالعنف والمحدودية بحيث لم تنجح تلك الأحزاب باستقطاب الجماهير للتصويت إلي جانب أن معظمها أحزاب أشخاص غير واضحة برامجها ولا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع

أن الأحزاب السياسية العربية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضي أن تنفض عنها غبار الأمس وأن تضع الشعارات البراقة جانبا وتعمل علي نشر ثقافة الحوار والاختلاف والمعارضة المنتجة وتقبل الرأي الأخر وتحتضن كل الفئات والأطياف والمعتقدات في المجتمع الواحد ، وأن ترتقي بعقلية شعوبها وأن تسعي إلي التفاعل مع القاعدة الشعبية والحراك الاجتماعي وتخلع عن نفسها عباءة التمحور والتركز والامتيازات اللا محدودة وأن تنزل إلي الشارع وتترك برجها العاجي ، لان كل ذلك وغيره يؤدي إلي التشرذم والتفرقة والصراع ونبذ الأخر وخلق غالبية صامتة لا حول لها ولا قوة – وما أكثرها في مجتمعاتنا –

والسؤال الأخير الذي يطرح نفسه ،أين نحن من هذه الأحزاب ؟ وهل استطاعت هذه الأحزاب أن تطبق الأصول الديمقراطية داخل صفوفها وبين أعضائها أولا وعند وصولها إلي السلطة ومراكز القرار ثانيا؟

وهل استطاعت هذه الأحزاب أن تصل إلي جموع الشعب وإقامة تشبيك وشراكة بينها وبين أحزاب أخري ؟؟

وإلي متى ستبقي هذه الأحزاب الصغيرة مهمشة داخل الدولة؟

وهل نجحت هذه الأحزاب في استقطاب المبدعين والشباب ؟

وإلي أن تفيق ، نقول أن الأحزاب السياسية العربية فشلت فشلا ذريعا في تعميق الديمقراطية وممارستها وعززت بصورة أو بآخري دور القائد الأوحد والحزب الأكبر ومنعت تداول السلطة.

الواقع الكويتي

بالنسبة لدولة الكويت نجد أن النظام الحزبي بها غير موجود والقائم بدلا منه هو نظام " الديوانية"

وفي هذه الديوانيات يتم التشاكي والتحاور وتبادل وجهات النظر ولقد كانت السلطة دائما عبي صراع مع أصحاب الديوانيات بعد أن تحولت هذه الديوانيات منذ عام ١٩٣٨ إلي منتديات سياسية يلتقي فيها الناس للتباحث في شئون الحكم والمطالبة بالإصلاحات الدستورية ولقد شهد عام ١٩٣٨ تبلورا واضحا لمفهوم الديوانية السياسي يوم انطلقت من هذه الديوانيات الحركات الإصلاحية الأولي التي كانت تريد وقف بعض الممارسات اللا مسئولة من قبل السلطة ، وفي ظل غياب وسائل التعبير والمجالس النيابية آنذاك أعطت للديوانيات في الكويت ثقلها السياسي والاجتماعي كوسيلة للتعبير عن مطالب الشعب .

وجد التباين بين السلطة والناس في تفسير مصطلح الديوانية كبيرا فالسلطة لا تري الديوانية أكثر من مكان لتبادل الأحاديث الاجتماعية والأدبية وقضاء الوقت ، أما رجال الإصلاح فقد رأوا في الديوانية مكانا لعرض المظالم ومنبرا للشكوى وتدارس أحوال الرعية .

وكثيرا ما يقع الصدام بين السلطة وأصحاب الديوانية واشتد مداه بعد حل المجلس النيابي عام ١٩٣٨ لتدب الحياة مجددا في الديوانيات ، ولقد تكررت التجربة إياها علي مر السنين ولم يكن أمام السلطة الاختيار الديوانية أو المجلس النيابي وأحلاهما بالنسبة للسلطة مر ، فالمجالس النيابية التي أنشئت بعد صدور الدستور الكويتي عام ١٩٦٢ عانت ما عاني قبلها من مجلس نيابي وتعرضت للحل أكثر من مرة ، وفي كل مرة يتم فيها حل مجلس الأمة تلجأ عناصر هذه المجالس إلي العمل في أطار الديوانيات وكان هذا يزيد من خوف السلطة وقلقها لأنها تفقد هنا القدرة علي ضبط المجالس ومراقبتها والتأثير فيها ،بخاصة عندما تعمل تحت الأرض !!

ولقد كان لحـــل مجلس عام ١٩٨٥ أثر كبيرا علي الساحة السياسية الكويتية ،فقد تذرعت السلطة بحله في منتصف عام ١٩٨٦ بظروف حـــرب الخليج وتم حله في ٣ يوليه ١٩٨٦ وعطلت عددا كبيرا من الحـــقوق الواردة في الدســـتور خاصة تلك التي تتعلق بالمؤسسة البرلمانية والحريات انتهاء بفرض الـــرقابة علي النشاط الإعلامي والصحافة وقد وأكب حل البرلمان تعطيل مواد أساسية من الدستور منها م/٣/٥٦ و١٠٧ و١٧٤ و١٨١ الأمر الذي أعطي الوطـــنيين الكويتيين مادة دسمة للنقاش في الديوانيات الخاصة انتهت بقيام نصف النواب المنتخبين بتقديم مذكرة لأمير البلاد في أوائل عام ١٩٨٧ قبل انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي ناشدوه فيها إعادة النظر في الأجراء الذي اتخذه بحل المجلس ولم تزد المذكرة مما تضمنته المذكرة الأولي التي قدمها الكويتيون عام ١٩٣٩ يومها اجتمع البرلمانيون الوطنيون وقام وفد منهم بحمل مذكرة إلي صاحب السمو أمير البلاد يقول فيها أصحابها

واتخذت السلطة قرارا بإغلاق الديوانيات وان هذا الإعلان جاء تنفيذا لما نصت عليه المادة٣٤ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٧ والتي تنص علي:

(معاقبة كل من اشترك في تجمهر في مكان عام مؤلف من خمسة أشخاص علي الأقل الغرض منه الإخلال بالأمن العام وبقي متجمهرا بعد صدور أمر رجال السلطة العامة بالانصراف بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو الغرامة لا تتجاوز مائة دينار أو بأحدي هاتين العقوبتين)

(كما يعاقب كل من حرض علنا في مكان عام عن طريق القول أو الصياح أو الكتابة أو الرسوم أو الصور أو أية وسيلة أخري من وسائل التعبير علي قلب نظام الحكم القائم في البلاد وكان التحريض متضمنا الحث علي تغيير النظام بالقوة أو بطرق غير مشروعة بالحبس مدة لا تتجاوز سبع سنوات)

لذا لا يمكن الحديث عن الإطار السياسي الكويتي بدون الحديث عن الديوانية وهي مصطلح جماعي يشير إلي الاجتماعات العامة في البيوت ، وقد ازدادت عدد الديوانيات في السنوات الأخيرة وهي تلعب دورا مهما في العملية السياسية في البلاد .

والملاحظ والمتتبع للحياة السياسية الكويتية، أن الكويتيين وحتي عام ١٩٩٠ لم يطالبوا بتشكيل

أحزاب سياسية لقناعة الكثير منهم بـــعدم

أهمية تشكيل أحزاب في هذه المرحلة ،ولم يتضمن الدستور الكويتي إلا الإلزام بإباحة أنشاء هذه الأحزاب ، كما أن عدم إيراد هذا الالزم في الدستور ليس معناه حظر دستوري يقيد المستقبل لأجل غير مسمي ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب .

فالمادة ٣٤ دستوري تنص علي (حرية تكوين الجمعيات والنقابات علي أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ، ولا يجوز إجبار أحد علي الانضمام إلي أي جمعية أو نقابة)

وقد حظيت هذه المادة بنقاش مطول في مناقشات المجلس التأسيسي ، وقد وجه الشيخ /سعد العبد الله باعتباره عضوا في المجلس التأسيسي سؤالا إلي الخبير الدستوري يستوضح فيه عما إذا كان النص المذكور يبيح تكوين أحزاب سياسية وكان رد الخبير بأن هذا الأمر ترك للمشرع دون النص في الدستور علي إباحة أو تحريم وأن كلمة "هيئة " الواردة في النص الأصلي قد حذفت من أصل النص والتي تعني بشمولها قيام الأحزاب فالدستور لا يأمر ولا ينهي في هذا الشأن.

هذا وقد برزت عل الساحة الكويتية تجمعات وحركات وتيارات تسمي بالسياسية اتخذت ألوانا و أنواعا مختلفة فالساحة الكويتية تشهد حركات متنوعة ،حركة الأخوان المسلمين – الحركة الدستورية – الحركة السلفية – الحركة السلفية العلمية – المنبر الديمقراطي – التجمع الوطني – التحالف الوطني الديمقراطي – إحياء التراث الإسلامي وغيرها لم تطلق علي نفسها كلمة حزب سوى "حزب الأمة" الذي أنشئ مؤخرا ،وهذا من وجهة نظرنا تجاوزا علي القانون.

أن الموجود اليوم علي الساحة الكويتية وأقولها بصوت عالي ما هو ألا تجمعات وحركات لأشخاص غير واضحة في برامجها ولا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع إلي جانب أن تشكليها في معظمها أنشئت إما علي أساس قبلي أو فتوى أو عقائدي .

وكيف يمكن لشخص أن ينضم وهو يعلم مسبقا أن فرصة صعوده تكاد تكون معدومة؟

والسؤال الذي يطرح نفسه هل تستطيع هذه التجمعات السياسية أن تجذب المرأة الكويتية إلي العمل السياسي ؟

والسؤال الأخر هل استطاعت هذه التجمعات والحركات أن تضع المرأة بين صفوفها بل وفي صفوفها الأمامية، واعترفت بصدق دورها في المشاركة السياسية الكاملة؟

وهل استطاعت هذه التجمعات والحركات أن تحتضن كافة الأطياف والمعتقدات والأديان والمذاهب وتقبل بالرأي والرأي الأخر.

فإذا استطاعت هذه التجمعات والحركات أن تتحول إلي كتلة شعبية تعبر عن هموم وتطلعات الشعب الكويتي بكل أطيافه وفئاته ومعتقداته

نستطيع القول أننا وصلنا إلي قناعة بتشكيل أحزاب سياسية قوية تعمل من آجل الوطن والارتقاء بالمواطن.

ايجابيات وجود الأحزاب :

تقوم ألأحزاب من حيث المبدأ علي الانتخاب الحر للوصول إلي منصب قيادي منطلقة من المبدأ الديمقراطي من أن ممارسة الديمقراطية تبدأ من داخله ثم تنطلق إلي الخارج ، فالحزب الذي تمارس الديمقراطية في صفوفه وعند وصوله إلي السلطة ويفسح المجال لحرية التعبير والمعارضة لأعضائه ، فانه بلا شك حزب ديمقراطي صحيح ويعمل إيجاد الحزب الديمقراطي علي :

١ – انتخاب أعضاء القيادة العليا .
٢ – تداول المواقع القيادية في الحزب علي كافة المستويات.

٣ – ضرورة خضوع العمليات الانتخابية لآليات ديمقراطية واضحة ومحددة وشفافة ،بدأ بطرق الترشيح ومرورا بعملية الاقتراع وانتهاء بعملية الفرز وإعلان النتائج.

٤ – نشر المبادئ الديمقراطية بين صفوف أعضائه .

٥ – احترام الأكثرية لأراء الأقلية .

٦ – القضاء علي الفساد والاستبداد.

٧ – تقبل تعدد التيارات والأفكار في داخله وتقبلها خارجه.

٨ – خلق أعضاء مبدعين خلاقين.

سلبيات الممارسات الحزبية:

١ – الطاعة والخنوع لأوامر القيادة العليا .

٢ – عدم مساءلة ومحاسبة القيادة العليا "خاصة القائد الأول"

٣ – انتقال السلطة بالوراثة في أغلبها .

٤ – عدم الاهتمام بالرأي الآخر والقضاء علي حرية التعبير والمعارضة وهيمنة رئيس الحزب "القائد" علي كافة الأمور.

٥ – فوقية صدور القرارات .

٦ – الطرد من الحزب .

٧ – التصفية والتطهير لعناصر موجودة لإدخال عناصر جديدة.

٨ – الانتماء إلي الحزب الشمولي يتم بالاختيار وليس التعيين.

٩ – غموض اللوائح الداخلية للأحزاب.

١٠ – ترسيخ الدور المحوري لرئيس الحزب في عملية صنع القرار الحزبي .

١١ – تغيب الطابع المؤسسي وهيمنه فرد أو نخبة علي الحزب

١٢ – غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب.

١٣ – التطلع إلي المراكز العليا والوصول إلي السلطة.

الخاتمة

إن فشل الأحزاب العربية في معظمها إن لم نقل جميعها يعود إلي غياب الثقافة الديمقراطية ثم الثقافة السياسية والحزبية منها خاصة ،حيث التثقيف ينحصر فقط في مجموعة نخبة محددة تنشد الكرسي مدى الحياة مما يجعل الناس تدخل قسرا وبلا فهم واستيعاب جيد إلي الأحزاب الموجودة .

هذا وفي ظل غياب المسار الديمقراطي السليم علي مستوي الممارسة الحزبية فأن الفعل الحزبي يتطلع دوما إلي المواقع العليا ويتوخي المناصب الهامة دون غيره ودون أن يكون له أي تأثير في مستوي العمل السياسي العام.

وإلي أن نفيق ، نقول أن الأحزاب السياسية العربية فشلت فشلا ذريعا في تعميق الديمقراطية وممارستها وعززت دور القائد الأوحد والحزب الأكبر ومنعت تداول السلطة.

أن الموجود علي الأرضية العربية هي حزب حاكم وليس الحزب الحاكم ؟؟؟

أذن لماذا تتعالي الأصوات اليوم بالمطالبة بإنشاء أحـــزاب جديدة ، والجواب ببساطة هو غياب الديمقراطية الحقيقة إلي جانب الممارسات الخاطئة سواء من أنظمة الحكم أو القيادات الحزبية القائمة والتطلع إلي فضاء تنظيمي أرحب يؤمن بالتعددية واحترام الأخر .